



**الاجتماع الاقليمي رفيع المستوى حول تعليم اللاجئين في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية  
(19-18 مايو 2017 الألكسو – تونس)  
الجمهورية التونسية  
مذكرة مفاهيمية**

**الخلفية: التحديات التي تواجه تعليم اللاجئين في المنطقة العربية**

تخلّف الصراعات يوميا في كلّ من سوريا والعراق واليمن وليبيا أثراً مدمّرة على جميع المستويات، وقد ارتفع نتيجة لذلك عدد اللاجئين والنازحين قسراً بشكل كبير، وأصبح الوضع مأسوياً؛ إذ تستضيف المنطقة حوالي 5.02 مليون لاجئ سوري، في حين أنّ هناك 13.5 مليون شخص داخل سوريا بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك 6.5 مليون نازح داخلي، هذا وتستضيف المنطقة أيضاً أكثر من 230.000 لاجئ عراقي، مع نزوح 3.3 مليون شخص إضافي داخل العراق منذ عام 2014؛ ناهيك عن موجات النزوح وتدمير البنى التحتية للمدارس في كل من اليمن وليبيا.

ورغم أن التعليم يعدّ حقاً أساسياً من حقوق اللاجئين، إلا أنّ الاهتمام به لم يبلغ المستوى المطلوب، فوفقاً لتقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لا يتحصّل سوى 50% من أطفال اللاجئين على فرص التعليم الابتدائي، مقارنة بمستوى المتوسط العالمي الذي يزيد عن 90%. ومع تقدّم هؤلاء الأطفال في السنّ تتّسع الفجوة، إذ لا يلتحق بالمدارس الثانوية سوى 22% من اللاجئين مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 84%، وأمّا على مستوى التعليم العالي فلا يلتحق بالجامعة سوى 1% من اللاجئين، مقارنة بالمتوسط العالمي 34%.

وتواجه الدول المستضيفة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجميع الشركاء أعداداً كبيرة من اللاجئين في سنّ الدراسة، وتزداد تلك الأعداد بصورة مستمرة، فقد كان عدد اللاجئين في سنّ الدراسة على المستوى العالمي نسبياً مستقرّاً عند 3.5 مليون شخص خلال السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين، ومنذ العام 2011 تزايد عدد الأطفال والمراهقين سنوياً بمقدار 600.000 طفل؛ وفي العام 2014 تزايد عدد اللاجئين في سنّ الالتحاق بالمدارس بنسبة 30%، وتماشياً مع وتيرة النموّ المذكورة، تقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنّه هناك حاجة إلى ما لا يقلّ عن 12.000 فصل دراسي إضافي، و20.000 معلّم إضافي سنوياً.

وقد كان لأهداف التنمية المستدامة 2030، عموماً وللهدف الرابع منها تحديداً والذي ينصّ على "ضمان توفير التعليم الشامل والحيد للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة"، أثراً إيجابياً في تجديد الاهتمام بدعم تعليم اللاجئين والنازحين داخلياً، ويرجع ذلك إلى أنّ تطلّعات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تلبية الاحتياجات التعليمية للفئات الضعيفة والمهمّشة، ومنهم اللاجئون والنازحون، كما نصّت الغاية (4.5) على "القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بحلول عام 2030".

إلتحق 94% من الأطفال السوريين بالتعليم الابتدائي والإعدادي في 2009، وبحلول ديسمبر 2016 كان حوالي 3.66 مليون طفل (68%) من الأطفال قد التحقوا بالمدارس في سوريا، ممّا أوجد فجوة تقدّر بـ1.35 مليون طفل متسرّب من التعليم. ويوجد في الدول المجاورة أكثر من 5.02 مليون لاجئ سوري مسجلين لدى المفوضية من بينهم 1.580.792 طفل في سنّ الدراسة، ويلتحق في تركيا 58% من الأطفال اللاجئين في سن الدراسة بالتعليم الأساسي، وأمّا في لبنان فيلتحق 66% من الأطفال بالتعليم الأساسي وفي الأردن 83% التحقوا أيضاً بالتعليم الأساسي، ممّا يعني أنّ ما يقرب من 34% من الأطفال السوريين في سنّ الدراسة لم يلتحقوا بالمدارس بحلول العام 2016 مقارنة بـ 45% في ديسمبر 2015.

وعلى الرغم من انخفاض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سوريا والدول المستضيفة (الأردن، ولبنان، والعراق، ومصر، وتركيا)، بنسبة 8% و11% على التوالي، فإنّ معدّلات الحصول على التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والعالي مازالت منخفضة، أمّا في تركيا، فلم يلتحق سوى 13% من الذين يدرسون بالمدارس في الصفوف (G9-G12) سنة 2016، بينما لم يتمكن في لبنان سوى 2% (2000 شاب سوري تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة) من الالتحاق بالمدرسة الثانوية سنة 2015.

ومن التحدّيات الأخرى التي تواجه اللاجئين هي تأمين التعليم الفعلي للأطفال والشباب، بتوفير أماكن التعليم والمعلمين والمواد التعليمية لمئات الآلاف من اللاجئين الذين كثيراً ما يفقدون من ثلاثة إلى أربع سنوات تعلّم، وعلى الرغم من ذلك، فإنّ حكومات الدول المضيفة قامت بالعديد من الجهود تجاه اللاجئين من الأفراد والأسر النازحة لاستيعابهم في المدارس. ومن جانبها أطلقت وكالات الأمم المتحدة الخطّة الإقليمية للاستجابة للاجئين والصمود (3RP) لإضفاء الطابع الرسمي على الصلة بين الجهود الإنسانية والإنمائية وتعزيز آليات الحماية المجتمعية. وفي الوقت نفسه، أطلق العاملون في المجال الإنساني والمانحون مبادرة "لاجيل ضائع" كإطار عمل لدعم الأطفال والشباب المتضرّرين من الأزمة في سوريا والعراق. هذا بالإضافة إلى العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى توفير الفرص التعليمية للطلبة اللاجئين، مثل البرنامج الدولي لدعم الطلبة السوريين Global Platform For Syrian Students الذي أعده الرئيس جورج سامبايو - الرئيس الأسبق للبرتغال - للمساهمة في توفير فرص التعليم العالي للطلبة السوريين، وساهمت فيه عدّة جهات منها جامعة الدول العربية، ونجح البرنامج في توفير عدد من المنح الدراسية للطلبة السوريين في مختلف الدول المضيفة.

كذلك اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (99) في فبراير 2017 القرار رقم 2131 الخاصّ بالمبادرة العربية التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول تعليم الأطفال في مناطق النزاع (العراق، وسوريا، وليبيا، واليمن والصومال) وتعليم الأطفال تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، والتي تهدف إلى التنسيق مع الهيئات والسلطات في الدول لتعزيز فرص تعليم أبناء اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية وتحسينها من خلال: تنسيق السياسات التعليمية المنتهجة في الدول المستقبلية، وإنتاج المواد التعليمية والتدريبية والتوعوية وإتاحتها للمستفيدين عبر وسائل تقنية، والتعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية العاملة على الأرض في مجالات: جمع المعلومات حول المتضررين واحتياجاتهم التربوية، وضمان وصول المواد التعليمية إلى المستفيدين.

وقد أكد إعلان عمّان الصادر عن القمة العربية في مارس 2017 على أنّ المساعدة في تلبية الاحتياجات الحياتية والتعليمية للاجئين هي استثمار في مستقبل أمن للمنطقة والعالم.

وفيما يتعلّق بالسياق القانوني والسياسي، تبنّت دول المنطقة المعايير الدولية الرئيسية المتعلقة بحماية الأطفال إضافة إلى التعهدات الإقليمية، ومنها الميثاق العربي لحقوق الانسان، وقد ذُكر التعليم في جميع هذه الحقوق بوصفه حقاً أساسياً باعتباره لبنة من شأنها أن تسهم في التماسك الاجتماعي وتفعيل التنمية المستدامة. كما اتخذت الدول تدابير لضمان تمتع كلّ طفل بالحق في التعليم، مع إيلاء اهتمام خاصّ بحالة الأطفال اللاجئين، فعلى سبيل المثال، اتخذت كل من مصر والأردن ولبنان خطوات لزيادة فرص الحصول على التعليم الجيد لأطفال اللاجئين السوريين.

وفي نفس السياق، يُجري العمل حالياً على تحديث "مشروع الإتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين"، واستحداث عدة آليات داخل جامعة الدول العربية خاصة باللجوء تمكّنها من القيام بدورها كعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP).

## الشركاء المنظمون للاجتماع

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

## أهداف الاجتماع

يهدف هذا الاجتماع الذي يتم تنظيمه من قِبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالشراكة مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة الدول العربية، إلى تبادل الخبرات وإبراز الابتكارات والإصلاحات وتحديد أفضل الممارسات لدعم حقوق اللاجئين في التعليم وذلك من خلال:

- التطرق إلى التحديات التي تحول دون حصول اللاجئين على التعليم الأساسي، الثانوي، المهني والتعليم العالي؛
- تسليط الضوء وتذليل العقبات التي تواجه الدول في رسم السياسات الخاصة بتوفير التعليم للطلبة اللاجئين؛
- تعزيز فرص تعليم اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية؛
- تحسين الفرص المتاحة لتعليم اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية في إطار المؤشرات النوعية والكمية المناسبة لوضعياتهم؛
- زيادة فاعلية آليات التنسيق والتعاون بين الدول العربية والمنظمات الإقليمية في مجالات الرصد والمتابعة والتقييم للجهود المبذولة لتعليم اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية.

## النتائج المتوقعة

سيتمخض الاجتماع الرفيع المستوى المقترح بعض النتائج الرئيسية التالية:

- العمل على إيجاد حزمة من الإجراءات التي تيسر حصول اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية على فرص تعليمية تلبي احتياجاتهم وتتناسب مع استعدادهم وتضمن حقهم في التعلم.
- العمل على إيجاد مؤشرات لجودة الفرص التعليمية المتاحة أمام اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية على أن تكون متناسبة مع الوضعية الاستثنائية لتعليمهم.
- العمل على صياغة آلية تنسيق بين السلطات التعليمية للدول المعنية والمفوضية والمنظمة بهدف الرصد والمتابعة والتقييم.

## المشاركون

سيضم الاجتماع أصحاب المصلحة الرئيسيين من كبار المسؤولين من الدول العربية في وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والتعليم المهني- وكالات الأمم المتحدة- المنظمات العربية المتخصصة- مؤسسات المجتمع المدني- القطاع الخاص والأكاديميون.

## اللغات المستخدمة

سيُعقد الاجتماع باللغتين العربية والإنجليزية مع توفير الترجمة الفورية.